

بعد شهرين من إطلاقها.. خدمة السداد الشهري تستحوذ على 20% من العقود المسجلة في إيجار



كشف المشرف العام على التنظيم العقاري في وزارة الإسكان، المهندس هازن الداوود، عن أن 20% من العقود المسجلة حديثاً في شبكة إيجار الإلكترونية اختارت خدمة السداد الشهري التي تم إطلاقها مؤخراً، مشيراً إلى أن ذلك يعكس الإقبال من أطراف العملية الإيجارية على هذه الخدمة الحيوية التي تستهدف التسهيل عليهم وتلبية احتياجاتهم، منوهاً إلى أن إمكانية السداد الشهري تتيح للمستأجر القدرة على تنظيم شؤونه المالية وسداد مستحقاته الإيجارية بشكل ميسر وسهل، وتسهم في الحد من صعوبات توفير وسداد المبلغ كدفعة واحدة.

وأوضح الداوود أن الإقبال على خدمة السداد الشهري يؤكد أهميتها وأثرها الإيجابي على المستأجرين، كما أنها تأتي تلبية لاحتياجات أطراف العملية الإيجارية، مؤكداً أن وزارة الإسكان مهتمة في برنامج إيجار تسعى إلى تطوير منظومة القطاع الإيجاري في المهلكة بشكل متوازن من خلال إيجاد حلول مستدامة لتحديات السوق العقاري، في إطار حماية أطراف العملية الإيجارية وحفظ حقوق كل من المستأجر كمشترى والهوَّج كمشترى والوسيط العقاري المحرك الرئيسي للعملية الإيجارية، وذلك للارتقاء بقطاع الإيجار العقاري عبر مجموعة من الخدمات الإلكترونية المتكاملة، ومن ذلك خدمة الدفع الإلكتروني من خلال خدمة إيجار، التي تُغني طرفي العقد (هوّج ومستأجر) عن التعاملات النقدية والتي كانت تتم عن طريق الوسيط العقاري المعتمد، لتصبح آلية الدفع بينهما بشكل إلكتروني، كما أن خدمة السداد الإلكتروني تحفظ حقوق طرفي العملية الإيجارية وتُعتبر إثباتاً معتمداً لعملية سداد الأجرة، إضافة إلى أنها خدمة تسهل من إجراءات التحصيل المالي وتساعد على مراقبة التعاملات المالية.

وحول إلزامية توثيق العقود الشبكية الإلكترونية لخدمات الإيجار، أكد الداوود أن العقود الإلكترونية المبرمة بعد تاريخ 12 فبراير 2018 ملزمة بالتسجيل داخل الشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار، لافتاً إلى تزايد التسجيل خلال الفترة الماضية انطلاقاً مما توفره الشبكة من خدمات متنوعة تخدم كافة الأطراف.

وفي سياق متصل، عقد برنامج إيجار أمس الأربعاء لقاءً تعريفياً بالشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار، وذلك في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية، بحضور أكثر من 500 وسيط عقاري، ويأتي اللقاء ضمن مساعي برنامج إيجار في تحقيق أهدافه الرئيسية لتطوير قطاع الإيجار العقاري وحفظ الحقوق وتنظيم وتيسير الإجراءات والارتقاء بالخدمات المقدمة لأطراف العملية الإيجارية من خلال تأهيل العاملين في منشآت الوساطة العقارية.

وتضمن اللقاء عرضاً مرئياً عن الشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار وشروط التسجيل فيها، وإيضاحاً لهزايا والتزامات المؤجر والمستأجر والوسيط العقاري، واستعراضاً لبنود عقد الإيجار الموحد، فيها قُدِّمَ هدير النداء الاستراتيجي في برنامج إيجار عبدالرحمن السهاري نبذة عن البرنامج وأهدافه المستقبلية والإجراءات اللازمة لتغطية كافة المتطلبات لتطوير منظومة قطاع الإيجار العقاري، مؤكداً حرص البرنامج على سرعة تفعيل الشراكات الاستراتيجية، والتي كان آخرها عملية ربط تجديد أو إصدار رخص العمل لغير السعوديين بوجود عقد إيجار مسجل في شبكة إيجار تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم 292.

وشدد السهاري على أهمية برنامج إيجار لتنظيم وتيسير العمليات الإيجارية وإثباتها لتعزيز الثقة بين أطرافها، وتسجيل الالتزامات المتبادلة بين المؤجرين والمستأجرين والوسطاء العقاريين في قطاع المساكن المهددة للإيجار، كما تم التطرق لخطط البرنامج المستقبلية وشراكاتها الاستراتيجية مع الجهات الخدمية ذات العلاقة، مثل وزارة العدل والصحة والتعليم، بالإضافة إلى شركتي الكهرباء والمياه، والتي تعود بالعديد من الهزايا لكافة أطراف العملية الإيجارية، في حين نوهً بدور الرقابة والإشراف على منشآت الوساطة العقارية وجولاتها الرقابية الهادفة لضمان تقديم خدمات ترتقي بالمستوى المهامول من قبل المهتمين في القطاع العقاري بشكل عام، كذلك حماية المستهلك والمنشآت النظامية وهنة الوساطة من مخاليف الأنظمة، والتأكد من خلو منشآت الوساطة من المخالفات وعملها وفق اللوائح والأنظمة، وذلك من خلال تطبيق إقطاع عقاريون الذي يمكن من البحث عن وسطاء مهتمين لدى شبكة إيجار والتبليغ عن منشآت الوساطة المخالفة.

بعد ذلك قدّم المهندس حسام الحميد من الإدارة التقنية في البرنامج، شرحاً لخطوات العملية الإيجارية من خلال الشبكة الإلكترونية، بدءاً من التسجيل في الشبكة كوسيط عقاري مهتمد انتهاء إلى عملية توثيق العقد الإيجاري الموحد، كما تطرق للعديد من الهزايا التي طورتها الشبكة مثل التسجيل السريع لعقد الإيجار بأربع خطوات وخلال 8 دقائق وتوثيق العقود الإيجارية وقبولها لجميع الحالات الاستثنائية، وإمكانية توثيق عقد الإيجار في حال عدم اهتلاك أحد الأطراف حساباً في منصة إيجار.

يُذكر أن برنامج إيجار أُطلق رسمياً في 12 فبراير 2018 لتحقيق أهداف تسعى من خلالها وزارة الإسكان لتنظيم واستدامة قطاع الإيجار العقاري وضمان حقوق أطراف العملية الإيجارية، وهو ما نتج عنه إطلاق عقد إيجار الموحد، والذي يعامل بصفته سناً تنفيذياً مما يقلص النزاعات المحتملة ويضمن حلها بسرعة وسهولة.